

سنة ولو كان فيه شائبته كالمهر ومعه بعد الحجة من
 يوم الحكم كالمهر والظاهر لا نفقة لها اي والظاهر
 عند المولى لا نفقة لامرأة المعتز في السنة قنبا ساعيا
 ما قاله ابن رشد في امرأة المجزأة اذ لعزل عنها لا نفقة
 لها لانها متعت نفسها بما لا قدر له على رفقها ومزجها
 المرونة لها النفقة كامرأة المسرى بالخدانة اذا سقت
 نفسها حتى يرد يجمدا انما اذ لعل له ما لا فكتة فامرأة
 المعتز في غيري في وجوبها لها لا رساله عليها وهرذا
 يفرق بين امرأة المجنون والمجنونة والمعتز في هذا
 وهم يمتنع المولى في قياسه وصدق ان ادعي
 فيها الوطي يمينه اي وصدق المعتز ان ادعي
 في السنة الوطي يمينه بعد اقراره بالاعتزال وجزء
 الاجل على ظاهر المرونة فان تكفل حلفت والابتنين
 هذا اذا ادعي بعد السنة انه وطئ فيلزم ما لو ادعي فيها
 الوطي فانه يثبت ويطلب حياها فان تكفل بيمينه زوجة
 الى الاجل وليس طعنا ان تحلف لان بيمينه الرجل من نفقة
 فان حلف او وطئ غيره بطل حياها وان نكحها يمين
 انكاره حلفت والا بيمينه زوجة فالمولف خلد ما بعد
 السنة بما قبلها ويمكن ان يكون كلامه فيما بعد هذا
 اي وصدق ان ادعي بعدها الوطي فيها قاله الشيخ سالم
 في تقريره وان لم يدعه طلقها والا فحمل يطلق لك
 او يامرها به ثم يحكم به قولان بيبني وان لم يدعي
 المعتز الوطي بعد انقضاء السنة بل واقفا على عرف

فانه

الحكم

فانه يومس بالطلاق ان اختارته الزوجة فان طلق
 الزوج فواجب له ان يوقع من الطلاق ما شلوان اي
 ان يطلق قبل يطلق عليه واحدة باينة فان زاد
 له يلزم الزايد بخلاف الزوج او يامر الحاكم الزوجة
 بايقاع الطلاق فتوقفه ثم يحكم بذلك قولان
 وقاعدة حكم الحاكم بما لو فقتة المرأة حصرية
 بايقاعه الا كما يخرجها الطلاق المحيرة والمكلمة
 ولها فواقه بعد الرضي بلا اجل يمين ان من
 رضى يبرخي السنة التي خربت لها بالمقام
 معه مرة ثم رخصت عن ذلك الرضي فلها ذلك ولا
 يخرج لعرب احل بعد لو قالت انا رضىت به
 او بالمقام منه ايا قبلي لها فواقه حينئذ بما
 في النص النظر المواق وهذا بعيدة قوله اول
 الفحل اوله برخصه وقوة النبي تعني ان زوجة
 المجزوم لها القيام فيه وان لم يقدر رخصتها
 بالمقام معه بلحلي اخر وكان الفرق شدة الضرر
 في نوع الجذام ولا كذلك المعتز والحدائق
 بيدها يعني ان المعتز اذا اجل سنة
 ولم يحمل منه وطئ زوجته واختارت فواقه
 بعدها فلها الحدائق كما لا على المشهور لانها
 مكنت من نفسها وطال مقامه من طول تلوذ بها
 واختلف مشورتهما ابو حنيفة ان جعل ما كذا الحجة في